

## المؤتمر الوطني حول استكمال مسار العدالة الانتقالية: تصورات المجتمع المدني وقراءة تحليلية لمخرجات التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة

### 1. الإطار العام

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على إنشائها بموجب القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإبراس العدالة الانتقالية وتنظيمها، أصدرت هيئة الحقيقة والكرامة تقريرها الختامي في 26 مارس 2019، بعد عدة سنوات من المفاوضات السياسية، المماطلة، والحملات الإعلامية الشرسة.

ينقسم تقرير الهيئة إلى 5 أجزاء تتفرع إلى 7 أقسام تتعلق بـ: عهدة الهيئة (I)، تفككمنظومة الاستبداد (II)، انتهاكات حقوق الإنسان (III)، الانتهاكات ضد المرأة (IV)، تفككمنظومة الفساد (V)، جبر الضرر ورد الاعتبار (VI)، ضمانات عدم التكرار (VII).

وبعد مرور سنة على تاريخ نشر هذا التقرير، يتعين على الحكومة التونسية وضع خطة عمل وبرامج وفق مقتضيات الفصل 70 من القانون الأساسي عدد 53-2013، وتقديمها لمناقشتها أمام مجلس النواب، الذي سيقوم بمراقبة الخطة المذكورة صلب لجنة شهداء الثورة وجرحها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية، والتي تعمل مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة للإدلاء بالمقترنات الفعلية.

من أجل ضمان تفعيل مسار العدالة الانتقالية، اعتبرت منظمة محامون بلا حدود والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة البوصلة أنه من الضروري خلق مجال للحوار والمشاركة من خلال تنظيم المؤتمر الوطني حول العدالة الانتقالية لقراءة تحليلية للتوصيات التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة.

ستركز ورشة العمل الأولى على "الحد من الفروقات الجهوية ومقاومة التهميش: جبر الضرر الجماعي للمناطق الضاحية: ضمانات عدم التكرار".

سوف تلي هذه الورشة (4) ورشات عمل أخرى لدراسة وتحليل بقية أجزاء التقرير الختامي للهيئة، على غرار التوصيات بشأن إصلاح المنظومة القضائية، إدارة المؤسسات العامة، إصلاح المنظومة الأمنية والمصالحة الوطنية.

### 2. المؤتمر: الأهداف والمنهجية:

#### I. الأهداف

يعتزم المؤتمر الوطني الجمع بين جميع الجهات الفاعلة المعنية مباشرة بمسار العدالة الانتقالية من أجل تسلیط الضوء على التحديات والتهديدات التي تعرقل المسار حالياً وتقديم حلول للتنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في التقرير الختامي للهيئة، مع التمهيد لتعزيز الحوار بين صناع القرار السياسي والمجتمع المدني.

وبصفة أدق، يهدف المؤتمر إلى:

- ✓ عرض وجهة نظر المجتمع المدني حول مستقبل العدالة الانتقالية في تونس بعد انتهاء عهدة الهيئة.
- ✓ القيام بقراءة تحليلية لتقرير هيئة الحقيقة والكرامة، مع التركيز على محاور محددة في الجزء المتعلق "بضمانات عدم التكرار" بدءاً بمكافحة التهميش.

#### II. المنهجية

سيتم افتتاح المؤتمر في جلسة عامة، حيث تقوم من خلالها الجهات المعنية بمسار العدالة الانتقالية بتقديم المبادرات والأعمال الجارية الهدفة لاستكمال مسار العدالة الانتقالية، تحت ضوء منطوق القانون الأساسي عدد 53-2013. سيتم التركيز من خلال ذلك على كيفية تنفيذ مخرجات وتصنيفات التقرير الختامي للهيئة في جميع المجالات، تنفيذ جبر

الضرر الفردي والجماعي للضحايا، مقاومة الإفلات من العقاب والكشف عن الحقيقة من خلال متابعة القضايا المنشورة امام الدوائر الجنائية المختصة.

ستتبع الجلسة العامة ورشة العمل الأولى تحت عنوان " الحد من الفروقات الجهوية ومقاومة التهميش: جبر الضرر الجماعي للمناطق-الضحية".

ستكون الورشة الأولى من تركيبة متعددة الاختصاصات بما في ذلك الجهات المعنية مباشرة بالتوصيات، وهي:

- السلطة التنفيذية في شخص الادارة العمومية، مكلفين بوضع خطة عمل او إصلاحات في كل الميادين وفقا لما جاء بالفصل 70 من القانون عدد 53-2013

-ممثل عن السلطة التشريعية كمسؤول عن مراقبة خطة العمل الحكومية المذكورة وفقا لنفس الفصل.

-مجموعة من الخبراء الذين سيحللون كل توصية تحت منظار الجدوى التقنية، على أرض الواقع ووفق التجارب المقارنة.

-المجتمع المدني الذي سيتمثل دوره في تحقيق التوازن مع السياسيين والذكري في نفس الوقت بالمطالب الاجتماعية.

سيتم انعقاد أربع ورشات أخرى بعد الورشة الأولى حيث يتم الاعلان عن تاريخ انعقادها لاحقا، وستعالج كل منها اصلاحات أخرى تم طرحها في التقرير الخاتمي لهيئة الحقيقة والكرامة، وهي:

- الورشة 2: الاصلاح المنظومة الأمنية: نحو إرساء أمن جمهوري ملائم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- الورشة 3: اصلاح المنظومة القضائية: نحو استقلالية تامة للقضاء عن السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية.
- الورشة 4: إدارة المؤسسات العمومية و الحرب التامة ضد الفساد.
- الورشة 5 والأخيرة: المصالحة الوطنية: شروطها، متطلباتها ومسارها.

هذا وسيتم مد الحضور مخرجات كل ورشة لاحقاً أين سيتم تنظيم جلسة ختامية لتقديم حوصلة الورشات السابقة وفحوى القراءة التحليلية للتوصيات.

### 3. تمهيد للورشة الأولى:

"الحد من الفروقات الجهوية ومقاومة التهميش: جبر الضرر الجماعي للمناطق-الضحية"

ستمثل هذه الورشة فرصة لمناقشة الأسباب الحقيقة للتهميش الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الجهات في تونس، والذي وصفته هيئة الحقيقة والكرامة "بالمنظم" في تقريرها الخاتمي. دعت الهيئة الى التنفيذ الفعال من قبل الدولة لمفاهيم التمييز الإيجابي واللامركزية والديمقراطية التشاركية على النحو المنصوص عليه في الفصول 12 و14 و131 و139 من الدستور من أجل استعادة التوازن بين المناطق، والاعتراف بالتهميش المعتمد من جانب الأنظمة القديمة والتي عانت منه عدة مناطق من البلاد، والعمل لصالح إلغاء أسباب التهميش المذكور وعواقبه، من خلال توفير برنامج شامل لجبر الضرر المادي والرمزي للمناطق الضحية.